الأمم المتحدة

E/AC.51/2016/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 March 2016
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السادسة والخمسون
الدورة التنظيمية، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦
الدورة الموضوعية، ٣١ أيار/مايو – ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦
البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل التنسيق: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

لدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استعراضا عاما للأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويتمحور التقرير حول المجموعات التسع لآلية التنسيق الإقليمي لكيانات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا.

* E/AC.51/2016/1.

16-05109 (A) 120416 140416

الرجاء إعادة استعمال الورق

وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت منظومة الأمم المتحدة تعزيز دعمها المقدم في ما يتعلق بتنفيذ الخطتين الاستراتيجيتين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ولا سيما في سياق سنة تمكين المرأة وتنمية قدراتها تحقيقا لخطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣ وسنة حقوق الإنسان مع التركيز بصورة خاصة على حقوق المرأة. ودعمت منظومة الأمم المتحدة الاتحاد الأفريقي ومؤسساته دون الإقليمية في سياق المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، واعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وينوه التقرير إلى ضرورة أن تعزز كيانات الأمم المتحدة التنسيق والاتساق في دعم التنمية في أفريقيا بعد اعتماد أطر إنمائية عالمية وإقليمية في عام ٢٠١٥، مثل خطة عمل أديس أبابا، وخطة عام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والخطة العشرية الأولى لتنفيذها. ويستدعي التقارب بين الأهداف العالمية والإقليمية توفير المزيد من الدعم لتعبئة الموارد وتحسين التآزر والتنسيق في تنفيذ جميع الأطر الإنمائية في أفريقيا.

أولا - مقدمة

١ - أوصت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الخامسة والأربعين، بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة، في دورتها السادسة والأربعين، ثم سنويا بعد ذلك، تقريرا عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (انظر A/60/16، الفقرة ٢٣٧). وقد أيّدت الجمعية هذه التوصية في قرارها ٨/٧٠.

ثانيا - الدعم المقدم لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢ - يبرز هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥، والتي تمحورت حول تسع مجموعات مواضيعية تمثل أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، واشترك في رئاستها كيانات من الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد أعد التقرير استنادا إلى مساهمات وردت من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ومن إدارات الأمانة العامة عن الأنشطة والبرامج والمشاريع الرئيسية المنفذة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وقد شدد مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، عند التماسه للمساهمات، على التوصيات المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق التي تطلب فيها إبراز الآثار الكمية والنوعية والأنشطة المضطلع بها فيما يتعلق بحماية النساء والأطفال من العنف الجنسي، والأنشطة الرامية إلى التصدي للتحديات الجديدة المتعلقة بالحوكمة، والشباب، والتطرف العنيف، والاتجار بالبشر.

ألف - تطوير الهياكل الأساسية

٣ - تتألف المجموعة المعنية بالهياكل الأساسية التي تشترك في تنسيق أعمالها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أربع مجموعات فرعية هي: الطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل، والمياه والمرافق الصحية.

٤ - ومن خلال تنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، والمبادرة الرئاسية لرعاية مشاريع الهياكل الأساسية، وبرنامج عمل داكار، واصل أعضاء المجموعة توفير الدعم لتطوير الهياكل الأساسية الذي يعد ركيزة أساسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ونفذت سبعة من كيانات الأمم المتحدة حوالي ١١٤ نشاطا.

٥ - ودعما لتنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، استثمر البنك الدولي حتى الآن ما يزيد على ١,٢٥ بليون دولار في مشاريع وطنية وإقليمية للطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمياه. وتعاونت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي في وضع إطار لرصد وتقييم البرنامج وقاعدة بيانات أفريقية للهياكل الأساسية بهدف إنشاء الشبكة الأفريقية للهياكل الأساسية.

٦ - وسعيا للتقدم بخطة عمل داكار، أصدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دراسة بشأن تعزيز تعبئة الموارد المحلية لتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية العابرة للحدود، وشملت الدراسة ستة عشر مشروعا والبيانات الرئيسية ذات الأهمية بالنسبة للمستثمرين المحتملين. وأجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة التخطيط والتنسيق أيضا مشاورات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي) وبلدان ممر أبيدجان - لاغوس، لتقييم التقدم المحرز والتحديات التي تعترض تطوير المشاريع العابرة للحدود ضمن الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وأسهمت هذه المشاورات في وضع قانون نموذجي إقليمي لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في المشاريع العابرة للحدود.

٧ - وفي قطاع الطاقة، دعم أعضاء المجموعة رؤية الطاقة في أفريقيا ومبادرة ممر الطاقة النظيفة في أفريقيا بغية زيادة فرص الحصول على الطاقة في جميع أنحاء أفريقيا. وقد استحدثت مؤسسة التمويل الدولية عددا من الأدوات لاجتذاب المستثمرين من المؤسسات إلى المشاريع التي تركز على الطاقة المتجددة. وسعيا لزيادة الاستثمارات في مجال الاستخدام الكفوء للطاقة من أجل التنمية المستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ، وفرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التدريب على إعداد وتمويل مشاريع الكفاءة في مجال الطاقة؛ وأصدرت تقاريرا لدراسات الحالة بشأن أفضل الأطر التنظيمية والمؤسسية للاستثمارات في كفاءة الطاقة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. ومن خلال هذه المبادرة، اكتسب العديد من المستثمرين والمصارف التجارية المحلية الوعي بأهمية تمويل الكفاءة في استخدام الطاقة في أفريقيا.

٨ - ووفرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الدعم لكوت ديفوار لتصميم وتنفيذ سبع شبكات مصغرة تجريبية تستخدم الطاقة الشمسية، وتولد ما يزيد على ٢٠٠ كيلوواط وتزود بالطاقة ما يقرب من ٠٠٠ ٤ من المنازل والمشاريع التجارية الصغيرة إلى جانب خفضها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بكمية تتراوح من ٥٠٠ إلى ٤٩٠ ١ طنا في السنة.

٩ - وفي عام ٢٠١٥، قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدعم لكينيا ونيجيريا في إعداد خططها لتحقيق أمن الطاقة والتنمية المستدامة من خلال الاستعراض المتكامل للهياكل الأساسية النووية. وعلاوة على ذلك، نفذت الوكالة ٣٥ خطة متكاملة لدعم الأمن النووي، وعقدت اجتماعات استعراضية بهذا الشأن في ١٠ بلدان أفريقية، ووفرت التدريب لأكثر من ٥٠٠ فرد بهدف تعزيز القدرات في مجال الأمن النووي.

١٠ - وفي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واصل الاتحاد الدولي للاتصالات مواءمة السياسات والأطر التنظيمية الإقليمية ودون الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وجرى تحديث القوانين النموذجية والسياسات لتماشي بيئة التكنولوجيا الحالية في المناطق الفرعية الأفريقية. وأدى ذلك إلى تعزيز البيئة الضرورية للاستثمارات المشتركة بين القطاعين العام والخاص في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١١ - وفي قطاع النقل، زادت منظمة الطيران المدني الدولي حجم المساعدة وأنشطة بناء القدرات المقدمة إلى ٣٨ بلدا أفريقيا تقوم بتنفيذ برامج فعالة لأمن الطيران في عام ٢٠١٥. وحتى آذار/مارس ٢٠١٦، نفذ ٣٢ بلدا أفريقيا خطط عمل منظمة الطيران المدني الدولي التي ساعدت تلك البلدان على خفض معدل حوادث الطائرات وبالتالي تحسين قدرتها على كفالة سلامة الطيران.

١٢ - وفي قطاع المياه، واصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التصدي للتحديات المتعلقة بالمياه التي تواجهها البلدان الأفريقية من خلال تطبيق التقنيات النووية وتقنيات النظائر. وبدأ تنفيذ ١١ مشروعا وطنيا جديدا، وثلاثة مشاريع إقليمية في عام ٢٠١٦ من أجل تعزيز القدرة على إدارة الموارد المائية في أفريقيا. وفي النيجر، دعمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تطوير القدرات الوطنية في مجالي الكيمياء الجيولوجية وهيدرولوجيا النظائر. وتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تيسير حوار سياساتي بشأن الترتيبات المؤسسية والقانونية بين ملاوي وموزامبيق وتنزانيا، بغية تعزيز القدرات الإقليمية والتوعية بالقوانين التي تحكم النظم الإيكولوجية الجبلية وأساليب إدارتها. وأدى الحوار إلى تحسين التعاون بشأن المسائل العابرة للحدود المتعلقة ببحيرة ملاوي.

باء - الحوكمة

١٣ - تتألف مجموعة الحوكمة، التي يشارك في تنسيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أربع مجموعات فرعية، هي: الديمقراطية والحوكمة، والإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات، وحقوق الإنسان، والخدمة العامة والإدارة العامة.

١٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، تقدم أعضاء المجموعة في تنفيذ جدول أعمال الحوكمة والديمقراطية من خلال دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ونتيجة لذلك، أجرت الآلية استعراضها للبلد الثامن عشر (من أصل ٣٥ بلدا)، وتعكف أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران على مواءمة تدابيرها وسياساتها الإدارية مع التدابير والسياسات المعمول بها في مفوضية الاتحاد الأفريقي بهدف العمل كأداة لرصد أعمال خطة عام ٢٠٦٣. ويسلط الضوء على ٣١ نشاطا اضطلعت بها ستة من كيانات الأمم المتحدة.

١٥ - ففي مجال الديمقراطية والحكم الرشيد، وفرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم للجماعات الاقتصادية الإقليمية وبلدان الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بهدف تسريع عملية استعراض الأقران. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقة عمل خاصة بمنطقة شرق أفريقيا للتعلم من الأقران وتبادل الخبرات. وسلط الضوء على عدد من التوصيات لتشجيع الانضمام إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وعلى الصعيد القطري، استفادت تشاد وجيبوتي والسنغال من مساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي أسفرت عن إخضاع جيبوتي لاستعراض الأقران في إطار المنتدى الأفريقي لاستعراض الأقران المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

١٦ - وقدم صندوق الديمقراطية التابع للأمم المتحدة التمويل لـ ١٥ مشروعا تنفذها منظمات المجتمع المدني المحلي. وركزت المشاريع على إشراك الشباب والنساء عن طريق تدريب الصحفيين والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان. وفي رواندا، مول صندوق الديمقراطية مشروعا يهدف إلى تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في أوساط الشباب، وفي زمبابوي مولت الصندوق مشروعا يركز على تدريب المجتمع المدني في مجال العمليات الانتخابية.

١٧ - وواصلت إدارة الشؤون السياسية جهود الوساطة في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال تيسير التنسيق، والعمل لكي تواصل الأطراف مشاركتها في العملية، وتقديم الإرشادات. وأسفر ذلك عن تنظيم انتخابات رئاسية ناجحة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٦ والانتخابات التشريعية في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦.

١٨ - وواصلت إدارة الشؤون السياسية العمل كجزء من فريق التيسير الدولي المشترك الذي يضم أيضا جماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي، من أجل تيسير الحوار بين الحكومة وقوات المعارضة في بوروندي. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، عقدت الإدارة مشاورات للتأكيد مجددا على ضرورة الحوار بوصفه عاملا محفزا لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في بوروندي. ووفرت الإدارة أيضا الدعم من الأمم المتحدة إلى الميسر الرفيع المستوى بشأن بوروندي التابع لجماعة شرق أفريقيا.

١٩ - وواصلت الإدارة تقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا. وخلال اجتماع عقدته لجنة السياسات الرفيعة المستوى التابعة لمبادرة سواحل غرب أفريقيا في بيساو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، حشدت الإدارة الدعم والالتزام لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غينيا - بيساو، كما يسرت الاتفاق على التوجهات الاستراتيجية الجديدة لتمديد برنامج مبادرة سواحل غرب أفريقيا في المنطقة دون الإقليمية حتى عام ٢٠١٧.

٢٠ - وفي مجال الإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات، قدم الأونكتاد الدعم لصياغة قانون وسياسة المنافسة وتطبيقها. وفي زمبابوي، عزز الأونكتاد إنفاذ قانون المنافسة من خلال عقد حلقات عمل وتفعيل نظام إلكتروني لتقديم الشكاوى في آذار/مارس ٢٠١٦، سعيا للتصدي للممارسات التجارية المانعة للمنافسة. وواصل الأونكتاد تعزيز البيئة الاستثمارية من خلال برنامجه لاستعراض سياسات الاستثمار. وأصدر تقرير استعراض سياسات الاستثمار في مدغشقر وبدأ بالإعداد للاستعراض في غامبيا. وقدم الأونكتاد المساعدة لجمهورية الكونغو والسودان في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض سياسات الاستثمار لديهما.

٢١ - وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الأفريقي الدعم للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لتجسيد الجوانب المتعلقة بالحق في الجنسية والقضاء على انعدام الجنسية في أفريقيا ضمن مشروع بروتوكولها. واعتمد البروتوكول في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجنة التي عقدت في نيروبي في آب/ أغسطس ٢٠١٥.

٢٢ - وفي مجال الإدارة العامة، قدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم لتوغو لصياغة برنامج إصلاحي. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مؤتمرا حول موضوع ”دعم تطوير القدرات تحقيقا للفعالية في الحوكمة والإدارة العامة وتقديم الخدمات في البلدان النامية لأغراض التنمية المستدامة“. وقد أسهم المؤتمر في التوعية بشأن الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على الاحتياجات من القدرات في مجالات الحكومة والإدارة العامة والموارد البشرية.

جيم - السلام والأمن

٢٣ - تتألف مجموعة السلام والأمن التي يشترك في رئاستها مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، بالنيابة عن إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة، من أربع مجموعات فرعية هي: الهيكل الأفريقي للسلام والأمن؛ وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع؛ والاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ؛ والعدالة الانتقالية.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، تقدم أعضاء المجموعة في تنفيذ جدول أعمال السلام والأمن على نحو ما أبرزته الأنشطة الـ ٧٢ التي نفذتها ستة من كيانات الأمم المتحدة.

٢٥ - وواصلت إدارة الشؤون السياسية دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتنفيذ نتائج مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات بشأن الأمن البحري الذي عقد في ياوندي في عام ٢٠١٣. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ترأست الإدارة منتدى بشأن الأمن في خليج غينيا عقد في أبوجا، ودعا إلى التفعيل الكامل لمركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا. ونتيجة لذلك، اعتمد مركز التنسيق الأقاليمي توصيات تتعلق بتعيين الموظفين والميزانية وبرنامج أنشطته في شباط/فبراير ٢٠١٦. وواصل مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة بناء قدرات المشرعين والمسؤولين الصوماليين وتعزيز معرفتهم باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تحدد حقوق الدول وواجباتها فيما يتعلق بقمع القرصنة وغيرها من أشكال التهديد للأمن البحري.

٢٦ - وواصلت إدارة الشؤون السياسية دعم بلدان اتحاد نهر مانو، وهي سيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبريا، لتنفيذ استراتيجية الأمن عبر الحدود. وقدم صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام الدعم لإنشاء وحدات مشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة على طول الحدود الفاصلة بين بلدان اتحاد نهر مانو، بحيث ارتفع عددها ليصل إلى ١٥ وحدة حدودية متعددة الجنسيات و ٧ وحدات وطنية لحرس الحدود. واضطلع كل من إدارة الشؤون السياسية واتحاد نهر مانو بوضع خطة عمل مشتركة في شباط/فبراير ٢٠١٦ لتعزيز الوحدات المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة وتيسير تبادل أفضل الممارسات بين الهيئات الوطنية لإدارة الانتخابات.

٢٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، اجتماعا رفيع المستوى موضوعه ”معالجة الأسباب الجذرية الاجتماعية والاقتصادية للنزاعات من أجل تحقيق الهدف المتمثل في جعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات في سياق تنفيذ خطة أفريقيا التحولية لعام ٢٠٦٣ والخطة العالمية لعام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة“، وعقد هذا الاجتماع في القاهرة. وقدم المشاركون توصيات بشأن التدابير الاجتماعية - الاقتصادية والإنمائية اللازمة لمواكبة الرد العسكري بغية تسوية النزاعات في المناطق التي تواجه التطرف العنيف والإرهاب، فضلا عن كيفية الاستفادة من الشراكة الجديدة لمعالجة جوانب الضعف الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية والإنمائية.

٢٨ - ونفذت اليونيسيف برامج لبناء السلام والتعليم والتوعية في ١١ بلدا بلغت قيمتها الكلية ٢٧,٦ مليون دولار، وسلطت هذه البرامج الضوء على استبعاد المراهقين والشباب باعتباره أحد الأسباب الجذرية للنزاع، إلى جانب الفقر وعدم المساواة وضعف الخدمات الاجتماعية. ونفذت اليونيسيف أنشطة متنوعة مراعية لظروف النزاعات وأنشطة لبناء السلام تشرك المراهقين والشباب في بناء السلام، بما في ذلك التدريب لاكتساب المهارات الحياتية في سيراليون وجنوب السودان ومخيم داداب للاجئين؛ والعمل التطوعي المجتمعي في سيراليون وليبريا؛ والبحوث التشاركية في أوغندا وبوروندي وجنوب السودان وكوت ديفوار وكينيا.

٢٩ - وواصلت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح الدعوة على الصعيد العالمي والعمل مع أطراف النزاع لتعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في البلدان الأفريقية الثمانية المشمولة بالبرنامج المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح[(١)]. وفي جنوب السودان، وقّع الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة على خطة عمل مع الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم. ودعت الممثلة الخاصة أيضا إلى إدراج حماية الطفل في اتفاق السلام الذي وقّعته أطراف النزاع في جنوب السودان في آب/أغسطس ٢٠١٥ وفي الخطوات المتخذة لتنفيذ اتفاق السلام في مالي.

٣٠ - وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتعزيز حماية النساء والأطفال من العنف الجنسي من خلال دعم الإجراءات المتخذة في إطار العدالة الجنائية لمواجهة العنف ضد المرأة، ودعم قضاء الأحداث. وفي مصر، وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع مكتب المدعي العام، أدلة تدريبية وإجرائية لمعالجة هذه الحالات على النحو الملائم. وفي تشاد، قدم المكتب خدمات استشارية قانونية وأسدى المشورة في مجال السياسات بشأن توفير العدالة للأطفال والعنف ضد الأطفال. وفي نيجيريا، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالاشتراك مع اليونيسيف، دعم تنفيذ التشريعات التي اعتمدت مؤخرا بشأن قضاء الأحداث. وفي الجنوب الأفريقي، أنشأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مركزا جامعا ووفر خط اتصال مباشر للتصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني في ناميبيا في عام ٢٠١٥.

(١) جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، وليبيا، ومالي، ونيجيريا.

٣١ - وواصلت إدارة الشؤون السياسية تعزيز التعاون الثنائي ودون الإقليمي والدولي لمكافحة التهديدات الإرهابية وتهديدات التطرف العنيف الناشئة عن أنشطة جماعة بوكو حرام. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، أوفدت إدارة الشؤون السياسية بعثات إلى تشاد والكاميرون ونيجيريا لتقييم أثر أعمال العنف، ولتشجيع السلطات الوطنية على عقد مؤتمر القمة المقرر للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن جماعة بوكو حرام. وسيشرع مؤتمر القمة في وضع استراتيجية إقليمية/رد إقليمي للتصدي لتهديد جماعة بوكو حرام.

٣٢ - وقدمت إدارة الشؤون السياسية الدعم من أجل التنفيذ المتكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في بوركينا فاسو ومالي ونيجيريا. ويسرت الإدارة وضع استراتيجيات إقليمية لمكافحة الإرهاب في وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، اعتمدت في عام ٢٠١٥، بالتعاون الوثيق مع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وستتيح الاستراتيجيات تكريس جهود منسقة ومستدامة لمنع انتشار الأنشطة الإرهابية ومكافحتها في كلتا المنطقتين. وقُدم الدعم إلى بلدان في منطقة الساحل والقرن الأفريقي لبناء القدرات على صعيد التعاون عبر الحدود لضمان أمن الحدود، مع التركيز على احترام حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب؛ ومنع التطرف العنيف والاختطاف من أجل الفدية وتمويل الإرهاب ومكافحتهم.

٣٣ - وفيما يتعلق بالاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ، وفي أعقاب اعتماد إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، دأبت أمانة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث على تعزيز تنفيذ الإطار في أفريقيا، وأسفر ذلك عن اعتماد إعلان ياوندي بشأن تنفيذ إطار سينداي في أفريقيا في عام ٢٠١٥ الذي أسس لوضع خارطة طريق لتنفيذ الإطار.

٣٤ - وتولت أمانة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث تنسيق رصد التقدم الوطني المحرز بشأن الحد من مخاطر الكوارث من خلال التقارير الدورية المتعلقة بتنفيذ إطار عمل هيوغو التي غطت ٣٣ بلدا أفريقيا للدورة ٢٠١٣-٢٠١٥. ودأبت الأمانة المشتركة على العمل أيضا مع البلدان الأفريقية لإدماج تحديد سمات المخاطر في البرامج وتوفير المعلومات المتعلقة بالمخاطر للاسترشاد بها في القرارات المتعلقة بتمويل التنمية. وقد أكملت تحديد أنماط المخاطر الاحتمالية والهجينة كل من بوركينا فاسو، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسنغال، وسيشيل، ومالي، ومدغشقر، وموريشيوس، والنيجر. ونتيجة لذلك، اكتسبت الحكومات القدرة على التقييم التحليلي لمخاطر الكوارث.

دال - الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

٣٥ - تشترك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في تنسيق أعمال المجموعة المعنية بالزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية. وساعدت المجموعة على تعزيز تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا تمشيا مع إعلان مابوتو. ومن بين أبرز الأعمال المنجزة، أجرت تسعة من كيانات الأمم المتحدة ١٧٣ نشاطا.

٣٦ - وبلغ الإقراض من البنك الدولي للزراعة في الفترة قيد الاستعراض نحو ١,١ بليون دولار لدعم البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. وقدم البنك الدولي الدعم لتنفيذ البرنامج الشامل عن طريق رصد مبلغ ٦٥,٢ مليون دولار للصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الذي انتهى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتجري حاليا الأعمال التحضيرية لإنشاء صندوق جديد متعدد الجهات المانحة لدعم إعلان مالابو. وواصل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إدراج إدارة المخاطر الزراعية في خطط الاستثمار الزراعي للبرنامج الشامل في إثيوبيا وأوغندا والسنغال وكابو فيردي والكاميرون وليبريا وموزامبيق والنيجر. وفي عام ٢٠١٥، قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بأنشطة تتعلق بإدارة وتقييم المخاطر، وأنشطة لبناء القدرات في مجال إدارة المخاطر الزراعية في هذه البلدان. وساعدت هذه الأنشطة على دعم النمو الزراعي المستدام والأمن الغذائي. وفي أعقاب استبيان أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وفرت منظمة الأغذية والزراعة الدعم لتحسين فرص حصول المرأة على التمويل للأعمال الزراعية بغية تخفيف محنة المرأة في مجال الزراعة.

٣٧ - وقدم الأونكتاد الدعم إلى إثيوبيا لإعداد استراتيجية وطنية للصادرات الخضراء ولعقد أول حلقة عمل وطنية لأصحاب المصلحة بشأن استعراض الصادرات الخضراء في إثيوبيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في أديس أبابا. وقد ساهمت الاستراتيجية في زيادة صادرات إثيوبيا في القطاعات الخضراء والمنتجات ذات الميزة النسبية. وأنتجت المنظمة العالمية للملكية الفكرية فيلما يعرض مراحل عملية منح الشارة الجغرافية في شرق أفريقيا التي تبين استخدام المؤسسات المحلية لنظام الملكية الفكرية بنجاح.

٣٨ - ولتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة، قدم الصندوق المشترك للسلع الأساسية الدعم لمصنع تولارو غلوبل فكتوري إكسبانشن (Tolaro Global Factory Expansion) في بنن الذي عزز إنتاج جوز الكاجو ذي النوعية الجيدة في بيئة مسؤولة اجتماعيا. وقدم الصندوق المشترك للسلع الأساسية الدعم لشركة شرق أفريقيا المحدودة التي أسهمت في زيادة صادرات فلفل البابريكا من ملاوي إلى مشترين من جنوب أفريقيا ومشترين آخرين من أوروبا، وهذه الشركة عبارة عن مقدم خدمات متكاملة لصغار المزارعين المستقلين. وقدم الصندوق

المشترك للسلع الأساسية الدعم أيضا لمشروع الارتقاء بأصحاب الحيازات الصغيرة المنتجين للبن الفاخر في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، مما سيسفر عن زيادة متوقعة للصادرات من ٠,٤ مليون دولار إلى ١٢ مليون دولار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن ٤ ملايين دولار إلى ٧ ملايين دولار في رواندا في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١.

٣٩ - وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، واصل برنامج الأغذية العالمي توجيه سياسات التغذية من خلال مبادرة ''ثمن الجوع في أفريقيا''. وتقدر المبادرة التكلفة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن نقص التغذية، وتدعو الحكومات إلى زيادة الاستثمار في التغذية، وتوفر التوجيه القائم على الأدلة بشأن السياسات والاستراتيجيات التغذوية. وفي عام ٢٠١٥، أنجزت دراسات في بوركينا فاسو، وتشاد، وغانا، ومدغشقر، وملاوي. ونفذت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ١٢٠ مشروعا وطنيا و ٦ مشاريع إقليمية لمساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية، وإنشاء مناطق خالية من ذبابة التسي تسي، ومكافحة التصحر، والوقاية من الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، وتحسين إنتاجية المحاصيل والمواشي في المنطقة.

٤٠ - وتمشيا مع ما يرد في إعلان مالابو بشأن الحد من خسائر ما الصيد بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥، نفذت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مشروعا بقيمة مليون دولار بهدف زيادة الأمن الغذائي في مناطق محددة من جنوب السودان. وقد أتم المشروع حتى الآن شراء معدات للتخفيض من نسبة الأسماك التالفة بعد صيدها؛ وتحسين سوقين للأسماك تستخدمهما مجموعتان محليتان، فضلا عن إنشاء مركز لتنمية الأعمال الصغيرة النطاق؛ ووضع برنامج لبناء القدرات يضمن استدامة قطاع مصائد الأسماك.

٤١ - ودعما للتنمية الريفية، ما برحت منظمة الأغذية والزراعة تدعم المؤسسات الريفية في ٢٤ بلدا أفريقيا من خلال تعزيز الأداء، والإدارة، والمساواة بين الجنسين في منظمات المنتجين. وقامت منظمة الأغذية والزراعة أيضا بتعزيز سبل العيش من خلال تطوير الأعمال التجارية الصغيرة وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والخدمات والتمويل، وتحسين المشاركة المباشرة في وضع السياسات. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة الدعم للنهوض بنهج ابتكارية تحسن فرص الحصول على التمويل الزراعي الريفي لصغار المزارعين والمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة في إطار مبادرتها المتعلقة بالتمويل الشامل للتنمية الريفية، بما في ذلك برنامج لاستحداث منتجات وخدمات مالية خاصة بأصحاب الحيازات الصغيرة في زمبابوي.

هاء - الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق

٤٢ - يسرت المجموعة المعنية بالصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق، التي تتولى فيها اليونيدو منصب الرئيس المشارك، الدعم لمنظمات أفريقية إقليمية ودون إقليمية لبناء القدرة الإنتاجية في مجالي التجارة والوصول إلى الأسواق، ولتحقيق تصنيع تتوفر له مقومات الاستمرار على نطاق القارة.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أجرت تسعة من كيانات الأمم المتحدة حوالي ٦٩ نشاطا من الأنشطة التي تدعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية، وذلك بتعزيز القدرات الإنتاجية، وتيسير المفاوضات التجارية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق.

٤٤ - وتعاونت اليونيدو مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في التخطيط للمعتكف الثالث لأصحاب المصالح الاستراتيجية المعني بخطة عمل الاتحاد الأفريقي لتعجيل التنمية الصناعية في أفريقيا الذي عقد في نيروبي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وقد عزز هذا المعتكف الاتساق والتعاون القائمين في إطار خطة العمل هذه وغيرها من المبادرات الأفريقية المتعلقة بالتنمية الصناعية.

٤٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اشترك مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، واليونيدو، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي في تنظيم اجتماع رفيع المستوى ضم عدة رؤساء دول وحكومات أفريقية وعقد على هامش أعمال الجمعية العامة تحت شعار ”تفعيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لأغراض التصنيع في أفريقيا“. واعتمد المشاركون بيانا أعلنوا فيه عن تجديد الالتزام السياسي بتنفيذ الأولويات الإنمائية الأفريقية في مجال التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، وحث الاتحاد الأفريقي على الدعوة إلى عقد أفريقي للتصنيع.

٤٦ - وبغية تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال الابتكار والتكنولوجيا، أوفدت المنظمة العالمية للملكية الفكرية بعثتي خبراء إلى الجزائر وتونس بهدف تعزيز وتحديث نظامهما الآلي للملكية الصناعية، دعما لمكتبيهما للملكية الفكرية. ونظمت أيضا بالتعاون مع مكتب البراءات المصري الاجتماع الإقليمي العربي بشأن النظام الإداري للملكية الصناعية الذي عقد في القاهرة في آب/أغسطس ٢٠١٥.

٤٧ - وقدم مركز التجارة الدولية دعما من أجل إقامة علاقات تجارية مستدامة بين بلدان الجنوب في قطاع القطن، وذلك من خلال العمل الذي أنجزه على المستوى السياساتي مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية. ووُضعت في زمبابوي والكاميرون وكوت ديفوار ثلاث استراتيجيات وطنية لغزل القطن ونسجه.

٤٨ - وبالنسبة للتجارة، عزز المركز مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة الدولية والإقليمية في مجموعة مختارة من قطاعات الأغذية الزراعية، وهو ما أسهم في تحقيق نمو شامل ومستدام قائم على التجارة في جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا وزامبيا، من خلال تحسين القدرة التنافسية للمنتجين من أصحاب تلك المشاريع وتعزيز مؤسسات دعم التجارة والاستثمار في هذه البلدان الثلاثة. وقد وقع مصدرو المانغو الكينيون عقودا تجارية لتصدير ما قيمته أكثر من ١,١ مليون دولار. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، أصبح هناك ما لا يقل عن ٣٠ مشروعا جاهزا للبدء في التصدير. وفي زامبيا، قُدم إلى تسعة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة دعم للتعريف بالعلامة التجارية للعسل الزامبي لزيادة قيمته المضافة. وقد أقر ما مجموعه ٢٦ معيارا من معايير التغليف المعتمدة من المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ومواصفة تقنية واحدة كمعايير وطنية في زامبيا.

٤٩ - ويسر الأونكتاد الدعم في ما يتعلق بإدراج التجارة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من خلال الإطار المتكامل المعزز، بأن استكمل الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري في النيجر وأثيوبيا. وفي جزر القمر، عزز الإطار المتكامل المعزز القدرة التنافسية للمنتجات التصديرية الرئيسية الثلاثة، أي الفانيليا والقرنفل وزهر الأيلنغ - إيلنغ بأن جمع منتجي هذه المنتجات ومجهزيها في تعاونيات. وفي غامبيا، طور الإطار المتكامل المعزز قطاعي الكاجو والسمسم والفول السوداني، بأن قدم الدعم للإطار الغامبي لضمان الجودة في هذه القطاعات الثلاثة. وفي رواندا، قدم الإطار المتكامل المعزز الدعم لزيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة في ست مجموعات موجهة نحو التصدير هي الأناناس والموز والخضار والعسل والدقيق والمكسرات.

٥٠ - ونسقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشاركة منظومة الأمم المتحدة في الأعمال الرامية إلى بدء المفاوضات من أجل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، بما في ذلك الأعمال المتعلقة بإعداد مشاريع النصوص التفاوضية. وشملت الأنشطة المحددة مشاركة فرقة العمل المعنية بمنطقة التجارة الحرة القارية، ومواصلة تقديم الدعم التقني لمفوضية الاتحاد الأفريقي. ووفر الأونكتاد أيضا للبلدان الأفريقية دعما في المفاوضات من أجل إنشاء منطقة التجارة القارية الحرة، وما برح يتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي في مجال اللوائح التي تؤثر في التجارة. وقد بدأت هذه المفاوضات رسميا في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٥١ - وواصلت منظمة التجارة العالمية تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأفريقية من خلال شتى مبادراتها لتقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك زيادة الدعم المقدم من أمانة هذه المنظمة إلى البلدان الأفريقية في سياق إعداد موقفها المشترك تمهيدا للمؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك خلال المؤتمر الذي عقد في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٥٢ - وفي إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة، قدمت منظمة التجارة العالمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم إلى المساهمة الأفريقية في الاستعراض العالمي الخامس لمبادرة المعونة لصالح التجارة الذي أجري في حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويسرت المؤسستان المساهمة الأفريقية في الاستعراض من خلال أنشطة تحضيرية، منها إطلاق تقرير عن تخفيض تكاليف التجارة لدعم التحول في أفريقيا.

٥٣ - وساعد الأونكتاد، من خلال برنامجه الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا)، على زيادة إيرادات الجمارك بأكثر من ٢٥ في المائة، وقلّص مدد وتكاليف تخليص البضائع. واستفاد ما مجموعه ٢٩ بلدا أفريقيا من البرنامج في عام ٢٠١٥. وأجريت لحساب مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا لدى الأمم لمتحدة دراسة لمنطقة أفريقيا بشأن تحسين التعاون في مجال النقل العابر، والتجارة وتيسير التجارة لصالح البلدان النامية غير الساحلية، ترمي إلى استعراض الإنجازات والعقبات الرئيسية القائمة بالنسبة لمسائل النقل العابر وتقديم توصيات سياساتية من أجل ضمان المشاركة الناجحة للبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية في التجارة الدولية.

٥٤ - وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، يسر الأونكتاد للجماعات الاقتصادية الإقليمية الثلاثية التدريب على التدابير غير الجمركية. ومن خلال جمع البيانات، عزز الأونكتاد الشفافية بشأن التدابير غير الجمركية وقدم الدعم لواضعي السياسات في ١٢ بلدا لتذليل العقبات التجارية. وبدأ الأونكتاد مشروعا لمعالجة التدابير غير الجمركية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وذلك بغية تعزيز التكامل الإقليمي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، نشر مرفق تطوير المعايير والتجارة تقريرا عن سبل تحسين تنفيذ الاتفاق المتعلق بتدابير الصحة والصحة النباتية في جنوب أفريقيا وزامبيا وملاوي، مع كفالة سلامة التجارة وانخفاض تكاليف المعاملات وتحقيق الحماية الصحية في الوقت نفسه.

واو - البيئة والسكان والتوسّع الحضري

٥٥ - واصلت المجموعة المعنية بالبيئة والسكان والتوسّع الحضري، التي يشترك في تنسيقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التصدي للتحديات المتعلقة بالتدهور البيئي والنمو السكاني والهجرة والتوسع الحضري السريع والافتقار إلى الإحصاءات الديمغرافية.

٥٦ - وأيد أعضاء المجموعة تنفيذ خطة العمل البيئية للشراكة الجديدة، وجهود الدعوة إلى دعم موقف أفريقيا بشأن تغير المناخ، وتعزيز المكاسب الديمغرافية والنهوض بالتحضر. ومن أهم الإنجازات المحققة قيام ١٣ كيانا من كيانات الأمم المتحدة بتنفيذ ٤٧ نشاطا.

٥٧ - وباعتبار أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو القائم بأعمال الأمانة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، فقد واصل تقديم الدعم للمؤتمر بغية تعزيز التعاون الإقليمي في مجال معالجة المسائل البيئية التي تواجه المنطقة، وتعاون البرنامج في هذا الصدد مع الشركاء لدعم تنفيذ قرارات المؤتمر الوزاري. وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم الاتحاد الأفريقي لوضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الأفريقية بشأن مكافحة التجارة غير المشروعة في الحيوانات والنباتات البرية الأفريقية، التي أقرها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٥٨ - ووضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا اتفاقا لتمويل صغير قدره ٠٠٠ ٥٠ دولار، مكن وكالة التخطيط والتنسيق الإقليمي التابعة للشراكة الجديدة من تقييم البرامج الإقليمية الرئيسية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تنظيم حدث جانبي بشأن البرامج الإقليمية الرئيسية عقد على هامش الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأعدت أمانة الاتفاقية أداة توجيهية منهجية لدعم البلدان الأفريقية في إدراج تدابير استخدام الأراضي في مساهماتها المقررة المحددة وطنيا، وقدمت مساهمات إلى المنتديين الإقليميين للمساهمات المقررة المحددة وطنيا اللذين عقدا في أديس أبابا ونيامي.

٥٩ - وشاركت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنظيم حلقة عمل بشأن الإحصاءات البيئية دعما لتنفيذ إطار تطوير إحصاءات البيئة، عقدت في لومي، توغو، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وما فتئت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تحسن فهم الاحتياجات الجنسانية في ما يتعلق بتوفير الخدمات المتعلقة بالطقس والمناخ والاستفادة منها واستخدامها لبناء القدرة على التكيف في هذا المجال.

٦٠ - وبدعم من منظمة الطيران المدني الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، اعتُمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ أول آلية للتنمية النظيفة في مجال الطيران. وتخضع المنهجية للقياس الكمي تخفيضات انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الاستعانة بنظم كهربائية لتحريك الطائرات على أرض المطارات، وتتيح للبلدان النامية إمكانية أن تبيع ما توفره من حصتها في تلك الانبعاثات إلى البلدان المصنعة ليتسنى لها تحقيق أهدافها في ما يتعلق بتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

٦١ - وتعزيزا للإدارة المستدامة للأراضي والمياه، واصل البنك الدولي دعم مبادرة السور الأخضر العظيم فيما يتعلق ببناء القدرة على التكيف من خلال الابتكار والاتصالات والخدمات المعرفية. وقام البنك الدولي أيضا بإدارة صندوق تمويل مبادرة صندوق تيرافريكا المتعدد المانحين الذي يوفر الدعم لأمانة تيرافريكا من خلال تقديم منحة بمليوني دولار في وقت لاحق للصندوق تغطي الفترة الممتدة حتى نهاية أيار/مايو ٢٠١٧. وساهمت هذه المساعدة في الاستجابة على نحو أكثر كفاءة وفعالية لطلبات البلدان بتحقيق الإدارة المستدامة للأراضي والمياه. وبمنحة قدرها ٠,١ مليون دولار، مولت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في خمسة بلدان مشاريع رائدة لمحايدة تدهور الأراضي مع التركيز على اختبار وصقل نهج منهجي لتحقيقها.

٦٢ - وفي ما يتعلق بالسكان، تعاون الصندوق مع المعهد الأفريقي لتخطيط التنمية لتقديم دعم للتحليلات الوطنية للمكاسب الديمغرافية في إثيوبيا، وأوغندا، وبوتسوانا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، ورواندا، وكينيا، وموزامبيق، وملاوي وناميبيا. وقدم الصندوق لكل بلد من هذه البلدان دعما ماليا وتقنيا لوضع نموذج لتوقعات التحول الديمغرافي والمكاسب الديمغرافية، بهدف المضي في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتعاون الصندوق مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا لاستضافة أول ماراثون عالمي لمطوري البرمجيات في أوغندا. وأنتج شركاء من ١٧ بلدا نماذج صحية متنقلة لتعزيز الصحة الجنسية والصحة الإنجابية للمراهقات، مثل تطبيق ''GetIn'' المتنقل الذي يمكن أن يستخدمه العاملون الصحيون المجتمعيون لرسم خريطة الأسر المعيشية التي تقيم فيها طفلات حوامل.

٦٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، انضم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا إلى المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمركز الإفريقي للتسوية البناءة للمنازعات لتنظيم اجتماع رفيع المستوى تحت شعار ''الهجرة الناجمة عن النزاعات في أفريقيا: تعظيم الفرص الجديدة لمعالجة أبعاد الهجرة في مجالات السلام والأمن والتنمية

الشاملة''. وبحث المشاركون استراتيجيات منع الهجرة القسرية ومعالجة أسبابها الجذرية في سياق مختلف الخطط العالمية والأفريقية، وأذكوا الوعي بأسباب النزاعات أو الهجرة القسرية وأنماطها وآثارها على التنمية الشاملة والمستدامة في أفريقيا.

٦٤ - وعززت منظمة السياحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي القطاع السياحي بوصفه عاملا محفزا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في أفريقيا، وذلك من خلال تمويل مشاريع لوضع خطط رئيسية لإدارة السياحة، إضافة إلى مشاريع مصممة في إطار مبادرة السياحة المستدامة من أجل القضاء على الفقر.

٦٥ - وفي ما يتعلق بالتوسع الحضري، قدم موئل الأمم المتحدة الدعم المالي والتقني لوضع مؤشرات بشأن الأراضي تكمّل مؤشرات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقدم موئل الأمم المتحدة لأوغندا وزامبيا وكينيا ونيجيريا الدعم لإصلاحاتها الجارية في مجال الأراضي. وتعاون موئل الأمم المتحدة مع المركز الإقليمي لرسم خرائط الموارد لأغراض التنمية، والشركاء الآخرين بشأن أنشطة تنمية القدرات، من خلال تنظيم فعاليات التعلم تناولت المفاهيم والأدوات المبتكرة في مجال إدارة الأراضي، في أثيوبيا، وبوتسوانا، وبوروندي، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب السودان، ورواندا، والكاميرون، و كينيا، وليسوتو، وملاوي، وناميبيا، ونيجيريا.

زاي - التنمية الاجتماعية والبشرية

٦٦ - وفرت المجموعة المعنية بالتنمية الاجتماعية والبشرية التي تشترك هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنسيقها، الدعم من خلال المجموعات الفرعية الست التابعة لها، وهي المجموعات الفرعية المعنية بالصحة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل والأمراض المعدية الأخرى؛ والتعليم والموارد البشرية؛ والمسائل الجنسانية والتنمية؛ والرعاية الاجتماعية والاتجار بالبشر؛ والعمل والعمالة؛ والرياضة والثقافة.

٦٧ - وعزز أعضاء المجموعة نظم الرعاية الصحية، وقدموا الدعم للبلدان المتضررة من فيروس إيبولا، وساعدوا في تنفيذ خريطة طريق الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالمسؤولية المشتركة والتضامن العالمي للتصدي للإيدز والسل والملاريا، وقدموا الدعم في مجالات الحماية الاجتماعية، وتنمية المهارات وإيجاد فرص العمل، وتصدوا للاتجار بالبشر. ونفذ ما مجموعه ١٤ كيانا من كيانات الأمم المتحدة حوالي ١٥١ نشاطا.

٦٨ - ومن خلال الشراكة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالصحة ووكالات أخرى (H4+)، ساهم كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان والبرنامج المشترك المعني بفيروس

نقص المناعة البشرية والإيدز واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي معاً في تعزيز نُظم الرعاية الصحية الوطنية، بما في ذلك من خلال تنفيذ عناصر الخطط الصحية الوطنية التي تتصل بالصحة الإنجابية وصحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال. وساهمت الشراكة في تدريب ما يناهز ٣٠٠ ١٠ من العاملين في مجال الرعاية الصحية، وساعدت على تعزيز قدرات ٣٣ مؤسسة تدريبية في ١٠ بلدان، من بينها مدارس القابلات. وفي كل بلد، ظهر بما لا يدع مجالاً للشك أن إدماج خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال يؤدي إلى تحقيق نتائج صحية أفضل. ونفذت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١٥ أكثر من ١٠٠ مشروع وطني وإقليمي لتحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية، لا سيما عن طريق تعزيز خدمات العلاج بالأشعة وتدريب الأخصائيين واقتناء المعدات وخدمات الخبراء.

٦٩ - وقدم البرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الدعم إلى مؤسسة رصد حالة الإيدز في أفريقيا فيما يتعلق بتقديم التقارير إلى مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي عن تنفيذ خريطة طريق الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالمسؤولية المشتركة والتضامن العالمي للتصدي للإيدز والسل والملاريا في أفريقيا، وعن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالصحة الواردة في إعلان أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وما يرتبط بها من الأمراض المعدية. ونتيجة لذلك، مددت البلدان الأفريقية خريطة الطريق حتى عام ٢٠٢٠ ودعت إلى وضع ''إطار محفز'' يحدد بالتفصيل أهم المحطات للقضاء على الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠. وإضافة إلى ذلك، حشد البرنامج مبلغ ٧,٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٥ من خطة رئيس الولايات المتحدة للطوارئ لتقديم المعونة في مكافحة الإيدز، من أجل توفير الدعم التقني إلى أكثر من ٨٥ في المائة من البلدان الأفريقية التي قدمت مذكرات مفاهيمية إلى الصندوق العالمي للحصول على مِنحٍ تمكنها من التصدي للإيدز والسل والملاريا. ونتج عن ذلك تخصيص ما يفوق ٣ بلايين دولار من المنح.

٧٠ - وقامت اليونيسيف طيلة عام ٢٠١٥ بتحسين البرمجة القائمة على الأدلة في مجال التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية لدى المراهقين في ١١ بلداً، وذلك من خلال التقييمات السريعة المضطلع بها في إطار مبادرة All in بغية تعزيز فرص حصول المراهقين على الخدمات والاستفادة منها. ونتج عن ذلك تحسن في تحليل البيانات الوبائية والبرنامجية، مما مكن الحكومات من تجميع البيانات المتعلقة بالمراهقين وفيروس نقص المناعة البشرية والقضايا الشاملة، واستعراضها وإقرارها. وأدت الجهود المبذولة في دعم مرحلة إثبات مفعول لقاح فيروس الورم الحُليمي البشري عند المراهقات إلى إكمال كل من غانا وغامبيا والسنغال

للتقييم الصحي لدى المراهقين وإعطاء الأولوية لإدماج التدخلات الصحية المتصلة بالمراهقين مع بدء استخدام لقاح فيروس الورم الحُليمي البشري في عام ٢٠١٦.

٧١ - وساعد البنك الدولي كلاً من غينيا وليبريا وسيراليون على إعداد استراتيجيات للانتعاش والنمو الاقتصادي، وأعاد مواءمة برامجه بما يتماشى مع أولويات الانتعاش، بما في ذلك إصلاح القطاعات الصحية وبنائها، وزيادة التركيز على الاستثمارات الاستراتيجية ذات الأثر السريع في قطاع الزراعة، وتوفير الهياكل الأساسية الحيوية، التي تشمل الكهرباء والطرق وخدمات المياه والصرف الصحي. وقدم صندوق النقد الدولي ٣٠٩ ملايين دولار من المساعدات العاجلة بدون فوائد إلى البلدان الثلاثة، و ٩٥ مليون دولار من المِنح المخصصة لتخفيف أعباء الديون في عام ٢٠١٥، تخفيفاً للضغوط على ميزان مدفوعات هذه الدول. وقدمت اليونيسيف الدعم إلى حوالي ٩٠٠ ١٣ من الأطفال الأيتام، ووفرت خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي لأكثر من ٥٠٠ ٣١٥ طفل في تلك البلدان الثلاثة. وعززت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أنشطة الكشف المبكر عن الأمراض الخطيرة الحيوانية المصدر، بما فيها مرض فيروس إيبولا في الأحياء البرية والماشية، وذلك في إطار توفير الشروط الملائمة للسلامة البيولوجية.

٧٢ - وفي إطار الجهود المبذولة لمكافحة الممارسات الضارة ضد الأطفال، قدمت اليونيسيف الدعم إلى حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال، وتعاونت على نحو وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي للاحتفال بيوم الطفل الأفريقي في جميع أنحاء أفريقيا. وكان موضوع ذلك اليوم لعام ٢٠١٥ ”٢٥ عاماً على اعتماد ميثاق الطفل الأفريقي: تسريع جهودنا الجماعية الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا“. وساهمت هذه المناسبة في زيادة الوعي بشأن قضايا الأطفال.

٧٣ - وفي إطار التصدي لتحديات الهجرة العالمية، أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في آب/أغسطس ٢٠١٥، الاستراتيجية الإقليمية لغرب أفريقيا للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، بهدف مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وعزز المكتب قدرات فرق العمل واللجان الوطنية والمسؤولين عن الحدود على كشف حالات التهريب والتصدي لها في كل من كوت ديفوار وليبريا. وقام المكتب أيضاً ببناء قدرات المدربين بشأن التهديدات المتصلة بالاتجار بالبشر في غينيا - بيساو. وقدم المكتب الدعم أيضاً لصياغة التشريعات المتعلقة بالاتجار بالبشر في جيبوتي وإثيوبيا. وأدى ذلك إلى اعتماد إثيوبيا لقانون بهذا الشأن في تموز/يوليه ٢٠١٥.

٧٤ - ونفذت اليونيسيف ومفوضية شؤون اللاجئين بروتوكولا لتبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي بشأن نظم التتبع عبر الحدود والبحث عن الأسر، كجزء من عملية استجابة أوسع نطاقاً لدعم الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم من جنوب السودان وبوروندي، مما أسفر عن نتائج أسرع وأفضل في مطابقة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم مع أسرهم ومن يقدمون الرعاية لهم.

٧٥ - وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية والعمل، عززت منظمة الأغذية والزراعة مستوى المواءمة بين التدخلات التي تجري في مجالي الزراعة والحماية الاجتماعية، فركزت على إثيوبيا وغانا وكينيا وليسوتو وملاوي وزامبيا وزمبابوي، من خلال بناء شراكات قوية عبر فريق المرجعية التقنية المعني بالزراعة والحماية الاجتماعية في أفريقيا.

٧٦ - وفي السنغال، شجعت اليونيدو الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي يقودها الشباب من خلال تقديم الدعم إلى الحكومة فيما يتعلق بإدارة مبادرات مباشَرة الشباب للأعمال الحرة وقابليتهم للتوظيف. ودربت المنظمة ٦٦ موظفاً وأستاذاً على تقديم الدعم إلى الشباب في البحث عن فرص العمل في الشركات. وأنشأت المنظمة ٦ منابر لتقديم خدمات الدعم التقني في مناطق مختارة، وأضفت الطابع الرسمي على ١٢٠ مبادرة للأعمال الحرة، مما أدى إلى خلق ما يزيد عن ٣٥٠ فرصة عمل. ونفذت المنظمة أيضاً مشروعاً بقيمة ١,٤ مليون دولار في ليبريا لتشجيع استخدام الشباب في قطاعات التعدين والتشييد والزراعة. ودَرّب المشروع حتى الآن ١٤٨ تقنياً في محركات الديزل و ٨٤ مشغلاً للآلات.

٧٧ - وما فتئت منظمة العمل الدولية تشارك بنشاط في صياغة وتنفيذ برنامج السنوات الخمس الأولى للأولويات المتعلقة بالعمل والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة للجميع (٢٠١٥-٢٠١٩) لإعلانات واغادوغو + ١٠ وخطة عمل واغادوغو. وتساهم المنظمة تشارك في أربع مجالات رئيسية ذات أولوية هي: هجرة اليد العاملة، والحوكمة في سوق العمل، والحماية الاجتماعية، وتوظيف الشباب والنساء.

حاء - العلم والتكنولوجيا

٧٨ - دعمت المجموعة المعنية بالعلم والتكنولوجيا، التي تشترك في تنسيقها اليونيسكو، تنفيذ خطة العمل الأفريقية الموحدة للعلم والتكنولوجيا، المبنية على ثلاث ركائز هي بناء القدرات وإنتاج المعارف والابتكار التكنولوجي. وتشمل أبرز المنجزات ١٠ أنشطة اضطلعت بها ٥ كيانات تابعة للأمم المتحدة دعما لاستراتيجية النهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أفريقيا حتى عام ٢٠٢٤.

٧٩ - وقدم البنك الدولي الدعم إلى خطة العمل الموحدة لمفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، ولا سيما في ما يتعلق بأهداف معالجة فجوة البيانات القائمة حالياً في جميع أنحاء القارة، وإعادة تحقيق التوازن في التعليم ما بعد المرحلة الثانوية ليشمل مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وسد الفجوة القائمة بين الجنسين في هذه المجالات.

٨٠ - ونظمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والسنغال، المؤتمر الوزاري الأفريقي لعام ٢٠١٥ الذي عقد في داكار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ تحت شعار: الملكية الفكرية من أجل أفريقيا ناشئة. وسلط المؤتمر الضوء على الدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه نظام الملكية الفكرية في التحول الاقتصادي لأفريقيا في سياق خطةِ عام ٢٠٦٣ واستراتيجيةِ النهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٤. وقامت المنظمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، من خلال مراكزها الخاصة بدعم التكنولوجيا والابتكار، بتيسير الحصول على المعلومات التكنولوجية واستغلالها في كل من جيبوتي وموريتانيا.

٨١ - وأسهم البرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في جهود الدعوة المبذولة على صعيد مجلس منظمة التجارة العالمية المعني بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، من أجل تمديد الإعفاء من جوانب الملكية الفكرية تلك، فيما يتعلق بالمنتجات الصيدلانية بالنسبة للبلدان الأقل نمواً، إلى غاية عام ٢٠٣٣. ويتيح الاتفاق الناجم لتلك البلدان فرصاً أكبر للحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة، ويمهد الطريق لتكوين قدرات محلية لإنتاج الأدوية في أفريقيا.

٨٢ - وفي إطار مبادرة ربط المدارس لربط المجتمعات المحلية، واصل الاتحاد الدولي للاتصالات تعزيز قدرات المدارس في المناطق الريفية في مجال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك في كل من النيجر وغامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وليسوتو وسيراليون. وجرى تجهيز ٧١ موقعاً بمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونظمت دورات تدريبية للأطفال والمدرسين، مما سيسهم في تعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات الريفية.

طاء - أنشطة الاتصال والدعوة والتوعية

٨٣ - واصلت مجموعة الدعوة والاتصالات، التي يشترك في رئاستها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، الاضطلاع بأنشطة الدعوة والتوعية لفائدة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وعملت مجموعة الدعوة والاتصالات، في أعقاب اعتماد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي خطة عام ٢٠٦٣ والخطة العشرية الأولى لتنفيذها، على تعميم أولويات الخطة الجديدة وعلى حشد الدعم من منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ هذه الخطة.

٨٤ - وأنجزت خمس كيانات تابعة للأمم المتحدة ٢١ نشاطاً. فقد قام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وأعضاء المجموعة، بأنشطة الدعوة لصالح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة العشرية الأولى لتنفيذها، بالاقتران مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعزز المكتب أوجه التنسيق والاتساق من خلال إبرام شراكات مع كيانات الأمم المتحدة للاضطلاع بأنشطة مشتركة، ومن خلال إعداد التقارير بالتعاون مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالشؤون الأفريقية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، وعلى هامش المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، اشترك المكتب ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، في تنظيم حدث جانبي رفيع المستوى قَدّم المشاركون فيه توصيات في مجال السياسة العامة تهدف إلى الاستفادة من صناديق المعاشات التقاعدية في تمويل مشاريع تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. ولإذكاء الوعي بشأن تمويل مشاريع تطوير الهياكل الأساسية، أعدّ المكتب دراسة عن الاستفادة من تلك الصناديق لتمويل تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا.

٨٥ - وواصلت إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة تعزيز الوعي العام بأهداف وإنجازات مشاريع/برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال مجلة *Africa Renewal* بنسختيها الورقية والإلكترونية، ومركز أنباء الأمم المتحدة، وإذاعة وتلفزيون الأمم المتحدة، وموقع الأمم المتحدة الشبكي، وحسابات الأمم المتحدة على وسائط التواصل الاجتماعي. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أعيد نشر نحو ٢٦ مقالة بالإنكليزية والفرنسية لـ ٢٦٣ مرة في ١٣٣ منفذاً من مختلف المنافذ الإعلامية في ١٥ بلداً.

٨٦ - ونظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون مع كل من إدارة شؤون الإعلام واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأمانة العامة للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، أسبوع أفريقيا لعام ٢٠١٥ تحت شعار ”خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠

للتنمية المستدامة: الانتقال من التطلعات إلى الواقع''، وذلك في الفترة من ١٢ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بمقر الأمم المتحدة في نيويورك. وشهد الأسبوع تنظيم مناسبات رفيعة المستوى بشأن مواضيع من قبيل ''تحقيق التكامل الإقليمي من خلال المنطقة القارية للتجارة الحرة'' و ''إسكات الأسلحة في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠'' و ''١٥ عاماً على خطة المرأة والسلم والأمن في أفريقيا'' و ''الشباب والتنمية''. وعُقد مؤتمر صحفي ومقابلات صحفية فردية لكبار المسؤولين من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا والاتحاد الأفريقي والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وبصفة عامة، أسهم أسبوع أفريقيا في حشد الدعم الدولي لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أوجه التآزر مع خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

٨٧ - وقدم مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية خدماتِ الدعوة والدعم التقني إلى البلدان الأفريقية غير الساحلية الأقل نمواً من أجل تعزيز تنفيذ برنامج عمل فيينا بشأن البلدان غير الساحلية الأقل نمواً. وما زال المكتب يدعم الجهود الإقليمية والوطنية الرامية إلى تعميم برنامج عمل فيينا، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم الموضوعي إلى البلدان الأفريقية فيما يتعلق بصياغة واعتماد قرار يدعو إلى تعميم برنامج عمل فيينا في عام ٢٠١٥.

٨٨ - وقام الأونكتاد بأنشطة الدعوة للاستفادة من التجارة في الخدمات بوصفها محركاً للنمو وخلق فرص العمل والتنمية، من خلال إصدار تقريره عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٥ بعنوان ''تحرير قدرات تجارة الخدمات في أفريقيا من أجل تحقيق النمو والتنمية'' في تموز/يوليه ٢٠١٥.

٨٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بمعية القطاع الخاص، بالدعوة إلى إيجاد فرص الاستثمار خلال اجتماع فريق رؤساء الدول والحكومات الأفارقة المعني بالاستثمار. وقد اجتمع خمسة رؤساء دول أفارقة مع مستثمرين عالميين بشأن الفرص المتاحة في أفريقيا بغية تسريعي تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في أفريقيا، وكذلك خطة عام ٢٠٦٣ والخطة العشرية لتنفيذها.

ثالثا – المسائل المتعلقة بالسياسات في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

ألف – توطيد نظام المجموعات وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

٩٠ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت منظومة الأمم المتحدة خطوات لتعزيز فعالية وكفاءة نظام المجموعات من خلال إعادة تشكيل مجموعات آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا ومواءمتها مع خطة عام ٢٠٦٣ ومع الخطة العشرية الأولى لتنفيذها.

٩١ – وبُذلت أيضا جهود من أجل كفالة التنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بالاستفادة من أوجه التآزر والتكامل للتقليل إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود وتجنب المنافسة غير الضرورية على الموارد.

٩٢ – وفيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، قامت منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بصياغة الشراكة المعنية بخطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧، وهو البرنامج الذي سيخلف البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي الذي سينتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وترتكز الشراكة المعنية بخطة أفريقيا للتكامل والتنمية إلى خطة عام ٢٠٦٣، وقد اعتمدها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

باء – الدعم المقدَّم لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٩٣ – ما انفكت منظومة الأمم المتحدة تدعم تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتعبئة الموارد المحلية. ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في إعداد إطار لتقييم القدرات ومنهجية لتعزيز القدرة بشأن المساءلة المتبادلة، مع التركيز على المجالات التي تنطوي على إمكانية قوية لتعبئة الموارد المحلية. وقد تولت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة إقرار وعرض أداة التقييم مصحوبة بخطة تنفيذ ومذكرة إرشادية للبلدان، لكي يعتمدها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وفي وسع البلدان الآن وضع خطط عمل وطنية لتوطيد قدراتها على تمويل تنميتها بصورة ملموسة.

٩٤ - وساهم مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا أيضا في تحسين المساءلة المتبادلة وفعالية التنمية من خلال آلية الأمم المتحدة للرصد، وذلك بغرض استعراض التزامات البلدان الأفريقية وشركائها الإنمائيين من أجل تنمية أفريقيا. واستهل مكتب المستشار الخاص إعداد التقرير الثاني من التقارير التي تُقدم كل سنتين لآلية الأمم المتحدة للرصد، الذي يركز على المجالات المواضيعية الأربعة المتمثلة في التجارة والهياكل الأساسية، والمسائل الجنسانية، وتمكين المرأة، وعلى جعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات. ونُظِّمت ثلاثة اجتماعات تشاورية إقليمية لأصحاب المصلحة في عام ٢٠١٥ من أجل حشد الإسهامات في التقرير من طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. وسيحدد التقرير الثغرات والتحديات التي تعوق تنفيذ الالتزامات الإنمائية تجاه أفريقيا، مما سيفضي إلى تنفيذ تلك الالتزامات بشكل كامل وفي الموعد المحدد.

٩٥ - وفي عام ٢٠١٥، واصلت مستويات الإقراض في مجموعة البنك الدولي اتجاهها التصاعدي فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة إلى أفريقيا. وبلغت قيمة التزامات المؤسسة الإنمائية الدولية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ١٠,٤ بلايين دولار، فيما رفع البنك الدولي للإنشاء والتعمير مستوى الإقراض إلى ١,٢ بليون دولار، ٢,٤ بليون دولار من المساعدات إلى شمال أفريقيا. والتزمت المؤسسة المالية الدولية بتوفير مبلغ ٣,٦ بلايين دولار من التمويل الطويل الأجل الجديد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأسدت المشورة إلى الحكومات ومستثمري القطاع الخاص بشأن مشاريع تبلغ قيمتها ٤٧ مليون دولار في ٣٠ بلدا، والتزمت بتقديم مبلغ ١٤٢ مليون دولار إلى بلدان شمال أفريقيا. وقدمت وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف ضمانات قيمتها ٢٣٥ مليون دولار إلى أفريقيا.

٩٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، اعتمد صندوق النقد الدولي عددا من المبادرات الجديدة الرامية إلى دعم انتقال البلدان إلى أهداف التنمية المستدامة عن طريق تقوية أنشطة بناء القدرات في مجال تعبئة الموارد المحلية وتعزيز كفاءة الإنفاق العام؛ وتقوية الدعم المقدم إلى الدول الضعيفة والمتضررة من النزاعات؛ وتوسيع نطاق الدعم بشأن الهياكل الأساسية؛ وتركيز التحليل على المسائل المتصلة بالإنصاف والشمول والمسائل الجنسانية؛ والتصدي لتحديات الاقتصاد الكلي الناجمة عن تغير المناخ. وقام صندوق النقد الدولي بتقوية شبكة الأمان المالية للبلدان المنخفضة الدخل عن طريق زيادة فرص حصولها على تسهيلاته التيسيرية بنسبة ٥٠ في المائة. وبحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠١٥، قدم صندوق النقد الدولي قرابة ١٠٧ بلايين دولار من المساعدات لتخفيف عبء الديون إلى ٣٠ من البلدان الأفريقية المؤهلة.

جيم - المسائل الشاملة

٩٧ - واصلت منظومة الأمم المتحدة دعم تنمية قدرات المؤسسات الأفريقية وتمكين النساء والشباب. واضطلع ١٣ كيانا تابعا للأمم المتحدة بـ٢١ نشاطا.

٩٨ - وفيما يتعلق بتنمية القدرات، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل إقليمية عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ لتعريف ٣٦ بلدا أفريقيا وممثلين عن منظمات المجتمع المدني والجماعات الاقتصادية الإقليمية بإطار الرصد الخاص بالشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال. وقد عززت حلقة العمل قدرة البلدان على تنفيذ مبادئ التعاون الإنمائي الفعال دعما للأهداف الإنمائية الوطنية.

٩٩ - وفي عام ٢٠١٥، أطلقت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مشروعا بشأن تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية على قياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ ورصد ذلك التقدم وتقييمه والإبلاغ عنه، وبدأت الخطوات الأولى للتنفيذ في إثيوبيا وأوغندا ورواندا. ووفر صندوق النقد الدولي دعما معززا للبلدان الأفريقية في مجالات تعبئة الإيرادات، والإنفاق العام وإدارة الديون، والاستقرار المالي، ونشر البيانات الأساسية.

١٠٠ - وفيما يتعلق بتمكين المرأة، نفذ صندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي مشروع ''تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل لفائدة أفريقيا'' في بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر. وقد عزز المشروع تمكين المرأة ونماء الشباب وعالج العنف الجنساني والحمل المبكر والزواج المبكر.

١٠١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، أطلق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومفوضية الاتحاد الأفريقي استراتيجية لتمكين الشابات والمراهقات والتعجيل بالقضاء على الإيدز في أفريقيا. وتجسَّدت ثلاثة التزامات سياسية نابعة من هذه الاستراتيجية في إعلان الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٥ ''عام تمكين المرأة وتنمية قدراتها من أجل تحقيق خطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣''، وهي: تعزيز فرص حصول المرأة على الرعاية الصحية؛ وتوفير الصحة الجنسية والإنجابية ودعم الحقوق الإنجابية للمرأة الأفريقية؛ والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

١٠٢ - وعكفت الفاو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي على تنفيذ برنامج السنوات الخمس المعنون ''تعجيل التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية'' في إثيوبيا ورواندا وليبيريا والنيجر. وقد قوّى البرنامج

قدرة المؤسسات الحكومية، وسائر الجهات صاحبة المصلحة، على معالجة المسائل المتعلقة بحقوق المرأة وتمكين المزارعات من تعزيز أمنهن التغذوي والغذائي.

١٠٣ - ودعما للسنة الأفريقية لحقوق الإنسان مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة، شارك كل من مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإدارة شؤون الإعلام واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنظيم اجتماع رفيع المستوى بشأن الموضوع نفسه خلال الدورة الستين للجنة وضع المرأة في آذار/مارس ٢٠١٦. وقدمت خلال الاجتماع توصيات بشأن إدراج الموضوع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

١٠٤ - وفيما يتعلق بتمكين الشباب، أطلقت الفاو ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مشروعا مدته أربع سنوات يرمي إلى إيجاد فرص العمل اللائق للشباب في المناطق الريفية. وقد وفرت الفاو والشراكة الدعم من خلال المشروع لكل من بنن والكاميرون وملاوي والنيجر لوضع خطط عمل وطنية بشأن تشغيل الشباب وتنمية مهاراتهم يستهدف ٠٠ ١٠٠ شاب في تلك البلدان.

١٠٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، عقد مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا جلسة من أجل إسماع صوت الشباب الأفريقي في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الشباب. وركزت الجلسة على جعل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ حقيقة واقعة، مع مراعاة خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والخطة العشرية الأولى. وأوصى المشاركون الشباب بالاستثمار في توظيف الشباب، ومعالجة توظيف الشباب ونقص توظيفهم وإشراك الشباب في عمليات صنع القرار، وجعل الشباب عناصر للتغيير بدلا من اعتبارهم عناصر مهددة.

دال - الدعم المؤسسي

١٠٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقوية قدرات وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، عن طريق إعارة كبيري مستشارين لتوفير الدعم التقني المباشر لكلا المؤسستين. ونتيجة لذلك، قدمت وكالة التخطيط والتنسيق مذكرة مفاهيمية بشأن إطار القاري الأفريقي لتمكين الشباب خلال مؤتمر القمة السادس والعشرين للاتحاد الأفريقي.

١٠٧ - وأعارت اليونيسيف أخصائي تغذية، ومستشارا في مجال حماية الأطفال، وموظف حملات، ومساعدا إداريا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي دعما لحملة الاتحاد الأفريقي من أجل إنهاء زواج الأطفال. ووفرت اليونيسيف أيضا عددا من المستشارين ووفرت مواد الاتصال والدعوة لكلٍ من لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق ورفاه الطفل والحملة. وأعار برنامج الأغذية العالمي كبير أخصائيين للتغذية إلى وكالة التخطيط والتنسيق من أجل تعزيز جهودها في مجال التغذية.

١٠٨ - وقدم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وكل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة لعقد الاجتماع السادس للجنة التقنية لخطة تصنيع الأدوية الخاصة بأفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. واستعرضت اللجنة خطة تسيير الأعمال المتعلقة بخطة تصنيع الأدوية الخاصة بأفريقيا، وحددت التحديات الماثلة والفرص المتاحة أمام تحسين الحصول على المستلزمات الطبية وتمهيد الطريق أمام تعزيز صناعة الأدوية المحلية.

١٠٩ - وعززت منظمة العمل الدولية قدرات مسؤولي مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية من خلال برامج تدريب أجريت في أكاديمية اليد العاملة المهاجرة وأكاديمية الأمن الاجتماعي في تورينو، إيطاليا.

هاء - التحديات والقيود

١١٠ - لا يزال نقص الموارد يشكل عقبة كبيرة أمام تنفيذ خطط عمل المجموعات تنفيذا كاملا وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات، حيث أنه لم تخصص اعتمادات في الميزانية لتمويل أنشطة المجموعات. ولا يزال التعاون والاتصال بين المجموعات مؤجلين.

١١١ - كذلك فإن اعتماد خطة عام ٢٠٦٣ مؤخرا والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية على الصعيد القاري للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧، وخطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي وما يتصل بذلك من أولويات وأهداف محددة، جميعها تتطلب هياكل معززة للتنسيق وموارد لتنفيذها في أفريقيا.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

١١٢ - واصلت منظومة الأمم المتحدة تقديم دعم كبير للمجالات ذات الأولوية لدى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على الصعيدين العالمي والإقليمي، وذلك من خلال المجموعات التسع التابعة لآلية التنسيق الإقليمية، وعن طريق تمويل البرامج والمشاريع، والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات والمؤسسات، وتقديم الخدمات الاستشارية في مجال السياسات، وتعبئة الموارد، والدعوة والمساعدة الإنسانية.

١١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمدت الأمم المتحدة أُطرا إنمائية أساسية، من بينها خطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. واعتمد الاتحاد الأفريقي خطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذها العشرية الأولى. وعلى هذه الخلفية، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة دعم تعزيز أوجه التآزر والتكامل بين الإطارين العالمي والإقليمي، وتيسير تعميم مراعاة جميع الأطر الإنمائية في أفريقيا وإدماجها في السياق المحلي وتنفيذها.

١١٤ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة دعم تنفيذ ورصد خطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذها العشرية، من خلال المواءمة على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي مع الهياكل الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، بما في ذلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالة التخطيط والتنسيق، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم وضع وتنفيذ استراتيجيات لتعبئة الموارد المحلية ترمي إلى تعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣.

١١٥ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة مواصلة دعم التكامل الإقليمي، وتسريع إنجاز منطقة التجارة الحرة القارية، وتنفيذ اتفاق تيسير التجارة، والمشاريع المنفذة في إطار برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، بما في ذلك مشروع سد إنغا الكبير، وشبكة القطار السريع، وإنشاء شبكة أفريقية وحيدة للنقل الجوي، وإنشاء شبكة إلكترونية لعموم أفريقيا. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أيضا أن توفر الدعم لتيسير حرية تنقل الأشخاص عبر أفريقيا.

١١٦ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة تعزيز دعمها لتطوير القدرات الإنتاجية في أفريقيا، لا سيما عن طريق المساعدة في وضع استراتيجية تتعلق بالسلع الأساسية، بغية تشجيع التنويع، والقيمة المضافة، وإدماج سلسلة القيمة العالمية ضمن إطار تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة.

١١٧ - وحيث أن عام ٢٠١٦ يوافق سنة الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة، فإنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة تعزيز تنسيقها ودعمها الرامیین إلى التعجيل بتنفيذ جميع الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحماية حقوق المرأة.

١١٨ - وينبغي أن تواصل منظومة الأمم المتحدة تطوير قدرات ومهارات الشباب والنساء الأفارقة مع إيلاء عناية خاصة لنوعية التعليم، والتدريب التقني والمهني، والعلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك إنشاء الجامعة الافتراضية الأفريقية.

١١٩ - وينبغي أن تعزز منظومة الأمم المتحدة دعمها لتنفيذ جميع ركائز البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، خصوصا في مجالات الأمن الغذائي، والتنمية الريفية، والزراعة الذكية مناخيا، بما يكفل الاستدامة البيئية.

١٢٠ - وينبغي أن تعزز منظومة الأمم المتحدة دعمها للتصدي لتغير المناخ في أفريقيا عن طريق إعطاء الأولوية للتكيف وتخفيف الآثار من خلال تطوير المهارات والتكنولوجيا (بما فيها تكنولوجيا الفضاء الخارجي) وتوفير الموارد المالية والتقنية.

١٢١ - وينبغي أن تقوي منظومة الأمم المتحدة دعمها لتعزيز الحوكمة والسلام والأمن والاستقرار وحقوق الإنسان في أفريقيا، لا سيما عن طريق دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ومبادرة ”إسكات الأسلحة بحلول عام ٢٠٢٠“، والقضاء على جميع أنواع الاتجار، وحماية حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المهاجرين.